الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
17 January 2001
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٧

المعقودة في المقر بنيويورك،

يوم الخميس ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة **غيتنس – جوزيف** ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-66250 (A)
0066250

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/55/3، A/55/74، A/55/139-E/2000/93، A/55/167، A/55/257-S/2000/766، A/C.3/55/L.2، E/2000/9)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن (تابع) (A/55/167، A/55/257-S/2000/766)

١ - **السيد إيفاه – أبنتنغ** (غانا): قال إنه ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧، إن الدورة الرابعة والعشرين الاستثنائية للجمعية العامة بينت أن أهداف إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ما زالت بعيدة عن التحقيق. وأشار بيأس إلى تدهور الحالة الاجتماعية في العالم، فقد زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت مظلة الفقر، وكذلك عدد العاطلين، والمعانين للبطالة الجزئية، والأطفال المصابين بسوء التغذية، والأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس، والأشخاص الذين يعانون الجوع.

٢ - إن الحالة منذرة بالخطر في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. فالعبء الباهظ لخدمة الديون، وانخفاض أسعار المنتجات الأساسية، وتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، والآثار الضارة للعولمة، ولا سيما النزعات التمييزية في النظامين المالي والتجاري الدوليين، والفروق في الحصول على التكنولوجيا الرقمية، قد ضعضعت كلها قدرة هذه البلدان على إيجاد الموارد الكافية للاستثمار الاجتماعي. ولذلك فإن وفد غانا يرحب بقرار دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين الذي دعت فيه إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية الاجتماعية، وتخفيف عبء الديون، وتحديد أسعار عادلة للمنتجات الأساسية، وإعادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والعمل بحلول عام ٢٠١٥ على خفض عدد الفقراء إلى النصف وكذلك معدل انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣ - وقد اتخذت حكومة غانا مبادرات شتى لتحقيق أهداف مؤتمر قمة كوبنهاغن. ولما كانت حكومة غانا تعلم أن الشفافية في إدارة المسائل العامة أمر أساسي لإيجاد بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد أقامت مكتباً لحالات الغش الجسيمة لمكافحة الفساد وضمان الشفافية في الوظائف العامة. والمحور الأساسي للسياسة الحكومية في إدارة الشؤون العامة هو اشتراك الجميع في اتخاذ القرارات وفي العمليات الإنمائية عن طريق جمعيات المقاطعات التي هي أساس نظام اللامركزية في غانا. وهناك صندوق مشترك يقوم بتمويل مشاريع الجمعيات ويدخر ٢٠ في المائة من موارده للاعتمادات المرصودة لزيادة فرص العمل، دعماً لذوي الدخل المنخفض في إنشاء مشاريعهم الخاصة.

٤ - ولما كانت المشاركة التامة في المجتمع لا تتحقق إلا بالتعليم، فقد وضعت حكومة غانا برنامجاً للتعليم الأساسي الشامل والمجاني ولمحو أمية الكبار، كما أنشأت إدارة لتعليم الفتيات، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدارس من ٧٦ في المائة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى ٧٨,٤ في المائة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ومع ذلك فلا تزال هناك فوارق بين الأولاد والبنات في معدلات الالتحاق والاستمرار في المدارس. وقد جرى، لحل هذه المسألة، وضع برامج للعمل على زيادة التحاق البنات بالمدارس واستمرارهن فيها وخطة لإعانة الفتيات المحتاجات.

٥ - ويرحب وفد غانا بتقرير الأمين العام عن متابعة السنة الدولية لكبار السن (A/55/167)، ولا سيما ما ورد فيه من إشارة إلى أول اجتماع للجنة التقنية التي تعد بمثابة اللجنة التحضيرية للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة. ومن الأمور

المشجعة الاقتراح المتعلق بإدراج مسألة الشيخوخة في البلدان النامية في خطة العمل المنقحة للشيخوخة التي من المقرر أن تعتمدها الجمعية العالمية الثانية في عام ٢٠٠٢. ومن الواجب إزجاء الشكر إلى حكومة إسبانيا لعرضها استضافة هذه الجمعية، وإلى حكومات ألمانيا والجمهورية الدومينيكية والنمسا التي ستستضيف الاجتماعات القادمة للجنة التقنية.

٦ - ومن المقدر أن يرتفع عدد سكان البلدان النامية الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ سنة من ٣٥٤ مليوناً في عام ١٩٩٨ إلى ما يقرب من ١ ٦٠٠ مليون في عام ٢٠٥٠. ولذلك فمن الضروري اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز قدرة هذه البلدان على توسيع نطاق نظام الضمان الاجتماعي، وبوجه خاص الاهتمام بالنسبة المئوية الضخمة من السكان العاملين في القطاع غير النظامي.

٧ - وفي البلدان النامية يؤدي نقص فرص العمالة في المناطق الريفية وضعف عائدات المشاريع الزراعية إلى تزايد هجرة الشباب إلى المدن الكبرى. ومن هنا فإن الرعاية والدعم اللذين توفرهما الأسرة لكبار السن يتضاءلان باطراد، مما يؤثر بدوره على طرق الإدماج الاجتماعي وعلى العلاقات داخل الأسرة. ويوصي وفد غانا اللجنة التقنية ببحث هذه الحالة الخطيرة ووضع استراتيجيات مناسبة لعلاجها. وفيما يتعلق بكبار السن من اللاجئين، ينبغي أن تراعي احتياجاتهم ومشاكلهم في خطة العمل المنقحة. ويقترح وفد غانا على اللجنة التقنية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اعتماد خطوط توجيهية محددة فيما يتعلق بهذه الفئة الضعيفة.

٨ - ويوجه وفد غانا الانتباه إلى أهمية إعلان لشبونة بشأن سياسات وبرامج الشباب وخطة عمل براغا للشباب، ويحث الحكومات على تطبيق أحكامهما. كما يحث الدول الأعضاء على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للشباب حتى يتسنى تطبيق البرامج والمهام المتفق عليها. إن الشباب يشكلون واحداً من أهم قطاعات السكان وأكثرها إنتاجية، ولذلك فإن سياسة حكومة غانا تتجه أساساً صوب تحسين نوعية التعليم والتدريب المهني اللذين يقدمان إلى الشباب من أجل إعدادهم للاشتراك بنشاط في عملية التنمية.

٩ - وقد انقضت ستة أعوام على الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة، ولذلك يتعين على المجتمع الدولي النظر في التغييرات التي طرأت على الأسرة. فالمشاكل الناجمة عن تفكك الأسر والنبذ والعوز الاقتصادي والتنازع بين الأجيال في ازدياد في جميع أنحاء العالم، ولا بد من مواجهتها باتباع استراتيجيات فعالة ترتكز على تقييم جديد لدور الأسرة باعتبارها مؤسسة تدعم الاستقرار الاجتماعي وتوفر المساندة والرعاية. وتحظى الأسرة في غانا بتقدير كبير، ولذلك أعيد النظر في قانون الأسرة فيما يتصل بتكوينها وانحلالها، وفيما يتصل أيضاً بحقوق الزوجين وحقوق الإرث.

١٠ - إن البلدان النامية ستعجز، دون المساعدة والتعاون الدوليين، عن تحقيق أهداف إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. إن على المجتمع الدولي أن يبدي الإرادة السياسية اللازمة وأن يوفر الموارد المطلوبة لتنفيذ توصيات دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين وإعلان الألفية، من أجل القضاء على الفقر والتهميش البالغ في القرن الحادي والعشرين.

١١ - **السيدة زغبية** (الجماهيرية العربية الليبية): أعلنت تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ وممثل بنن.

١٢ - وتولي الجماهيرية العربية الليبية اهتماما فائقا للاستثمار في العنصر البشري، وتنفق أموالاً كثيرة على قطاعات البنية التحتية من صحة وتدريب مهني وتعليم، مما أدى إلى انخفاض نسبة الأمية من ٤٨ في المائة في عام ١٩٨٤

إلى ١٨ في المائة في عام ١٩٩٧. وقد اتخذ البلد جملة من التدابير التي تتوخى المساواة بين الجنسين والتدريب المهني ومشاركة المرأة في التنمية والحفاظ على الأسرة باعتبارها نواة المجتمع. وتُتّبع سياسة تقوم على اشتراك الجميع في الربح والإنتاج. ويرتكز النظام الاقتصادي على النشاط التشاركي لإلغاء نظام العمل بالأجرة. ولذلك تقوم التعاونيات بدور مهم في التنمية الاجتماعية للبلد. وفي عام ١٩٩٩ جرى إشهار ما يزيد على ٠٠٠ ٣ تشاركية في مجال الإنتاج والخدمات. ويجري العمل أيضاً على تمليك الشركات والمصانع للعاملين بها، مما يتفق وأهداف قرار الجمعية العامة ١٢٣/٥٤ الخاص بدور التعاونيات في التنمية الاجتماعية.

١٣ - وقد شاركت الجماهيرية العربية الليبية مشاركة فعالة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين وفي الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر قمة كوبنهاغن، والتزاماً منها بتوصياته، رصدت موارد لتنفيذ مشاريع إنمائية كبيرة، مثل مشروع النهر الصناعي العظيم الذي يأتي ضمن إطار الخطة الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي وتحديث مصادر المياه. كذلك يجري تنفيذ برنامج شامل للتنمية الريفية لتنفيذ برنامج الأسر المنتجة ومشاركة المرأة وتحقيق رفاهية الأسرة في المناطق الاستيطانية من خلال تشجيع المشاريع الإنتاجية. كما تقدَّم المساعدة إلى الأسر المحدودة الدخل من خلال المؤسسات العامة التي تعمل على توفير احتياجاتها من المواد الأساسية. وفيما يتعلق بالسكن، وضعت الحكومة نظاماً فعالاً لتأمين الحصول على السكن الملائم وتملك جميع المواطنين لمساكنهم، تطبيقاً لمقولة ''البيت لساكنه''. وقد استحدثت الدولة نظاماً اجتماعياً فعالاً من أجل جميع المواطنين لتقديم المساعدة إلى من يحتاجون إليها، مثل الأطفال والمعوقين والمسنين والعجزة والأرامل والمطلقات، مع كفالة المساواة في الحصول على هذه الخدمات. إن الجماهيرية العربية الليبية تؤكد ضرورة المحافظة على الزخم المتولد من السنة الدولية لكبار السن، فهي خطوة في الاتجاه السليم لتقدير دور هذه الفئة التي تخصها القيم الدينية والأخلاقية والثقافية لليبيا بمكانة كبيرة في المجتمع. ويتعدى اهتمام الحكومة مجرد تقديم الرعاية اللازمة إلى هذه الفئة إلى العمل على إقحامها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وتبدي الحكومة اهتماماً مماثلاً لتطوير مهارات الشباب من خلال تمكينهم من ممارسة حقهم في التعليم والعمل، تمكيناً لهم من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

١٤ - إن الرعاية الصحية من الحقوق الأساسية لكل مواطن، ويجري توفير الخدمات المجانية في مجال الرعاية الصحية في الجماهيرية العربية الليبية. ومن أجل التصدي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، رصدت مبالغ طائلة وأصدرت جملة من الإجراءات والقوانين. كما أنشئت لجنة وطنية لمكافحة الإيدز تعمل بالتنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة لتوعية المواطن بمخاطر المرض وكيفية الوقاية منه.

١٥ - إن الجزاءات الاقتصادية القسرية والحصار الجائر الذي فرضه مجلس الأمن على الشعب الليبي قد أديا إلى إلحاق ضرر بالغ بشعب بكامله وتجميد الأموال الليبية، مما سبب انخفاضاً في مخصصات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أدت الجزاءات إلى تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع معدل البطالة. كما أدت إلى وفاة الآلاف من الأطفال والنساء بسبب نقص الأدوية من جراء الجزاءات. ولذلك ينشد الشعب الليبي رفع الجزاءات ليتسنى له تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

١٦ - إن قرارات قمة الجنوب التي اتخذتها مجموعة الـ ٧٧ تشير إلى مشاكل أفريقيا والحلول المتوخاة لها التي تتطلب التزاماً جاداً من المجتمع الدولي. والمطلوب مساندة جهود

البلدان الأفريقية لإحلال السلام وإنهاء مشاكلها الاقتصادية، من خلال إعادة النظر في شروط المؤسسات المالية الدولية لمنح القروض وزيادة وصول موادها الأولية إلى أسواق العالم، ووضع إجراءات شاملة لمعالجة مشاكل المديونية. إننا نحيّي الجهود البناءة للوكالات المتخصصة في مجال التنمية الاجتماعية، ويتعين على الأمم المتحدة مواصلة الوفاء بمسؤولياتها لحفظ حق أجيال الغد في عالم أفضل.

١٧ - **السيدة جوزيف** (سانت لوسيا): تكلمت باسم الدول الأعضاء في جماعة الكاريبي، فذكّرت بأن الدول تعهدت في إعلان الألفية بإيجاد البيئة الملائمة للتنمية والقضاء على الفقر، وقالت إن جماعة الكاريبي تؤيد قرار الجمعية العامة ١٧٥/٥٤ المتعلق بالحق في التنمية.

١٨ - وتترقب جماعة الكاريبي باهتمام كبير عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية الذي سينظر في المشاكل التي تواجه التنمية الاجتماعية في سياق العولمة وتحرير التجارة. ومما لا غنى عنه، لبلوغ أهداف التنمية الاجتماعية في إطار اقتصاد يتعولم وكفالة الأمن والحماية للجميع، توفير الغذاء والتعليم والصحة لهم. وفي هذا الصدد، تؤيد جماعة الكاريبي الآراء التي أعرب عنها الزعماء الدينيون والروحيون في قمة الألفية من أجل السلام، وتعهدهم بالحض على التوزيع المنصف للثروة في الدول وفيما بينها، والقضاء على الفقر، وتحويل اتجاه النزعة الراهنة إلى زيادة الفوارق بين الأغنياء والفقراء.

١٩ - والهجرة من المشاكل التي تؤثر على التنمية الاجتماعية. وقد عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، حلقة دراسية هامة عن الهجرة الدولية تمحورت حول البعد الإنساني، وأكدت أن التحولات على الصعيد العالمي أثرت على النظام الاقتصادي الدولي والتقسيم الدولي للعمل، وبالتالي على الأحكام التشريعية التي تكبح أو تحفز تدفقات الأيدي العاملة عبر حدود وطنية معينة. وفي منطقة البحر الكاريبي، تنجم عن دينمية الهجرة آثار اجتماعية فريدة. ففي أغلب الحالات، تأتي الهجرة معها بعجز في الموارد البشرية، مما ينعكس سلباً على التنمية الوطنية. وللتصدي لآثار هجرة العمال المهرة، سنت بلدان جماعة الكاريبي قوانين تسمح بحرية تنقل الأفراد داخل الجماعة، كإجراء لا بد منه للتنمية والتكامل الإقليميين.

٢٠ - وتعرب جماعة الكاريبي مجدداً عن دعمها لبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (قرار الجمعية العامة ٨١/٥٠)، ولإعلان لشبونة بشأن السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب، الذي اعتمده المؤتمر العالمي الأول لوزراء الشباب، ولأحكام قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٤. إن تنفيذ هذه التكليفات الدولية أساسي لإرساء أسس تقدم الشباب وتعزيز مشاركتهم في عملية التنمية. ولذلك تؤيد جماعة الكاريبي أهداف شبكة معلومات الأمم المتحدة الخاصة بالشباب، وهي زيادة الإلمام بحالة الشباب في العالم وزيادة التسليم بحقوقهم وتطلعاتهم، ودعم السياسات الوطنية ذات الصلة، وتعزيز اشتراك الشباب في عمليات اتخاذ القرارات، وتشجيع الاحترام المتبادل والتفاهم والسلام. وقد قامت جماعة الكاريبي، بالتعاون مع المجتمع الدولي، بسلسلة من الأنشطة الإقليمية لإدراج مشاكل الشباب في عملية التنمية. وجرى في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ بالمنطقة عقد اجتماعات سميت ''انفجار شباب الكاريبي''، وتناولت مواضيع مثل أنماط الحياة الصحية، والمشاركة الفعالة في الديمقراطية والمجتمع المدني، والمشاركة البرلمانية، والحياة الجنسية والحق في الصحة الإنجابية للبالغين، وحقوق الطفل، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإدماج والمجتمع المدني، وإدارة الشؤون العامة والديمقراطية. ويجدر بالذكر، من توصيات هذه الاجتماعات، تشجيع قيام الشباب بدور

نشط في التنمية الخاصة بهم وتنمية مجتمعاتهم، وضرورة إلمام الشباب بحقوقهم ومسؤولياتهم بشكل أفضل؛ ووصول الشباب إلى الأجهزة القاعدية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. إن ارتفاع معدل البطالة بين الشباب يعد مشكلة حرجة في منطقة البحر الكاريبي. وتقوم حكومات المنطقة، من أجل حل هذه المشكلة، بوضع برامج ترمي إلى ربط التعليم بسوق العمل وبالمشاكل الجديدة الناشئة عن العولمة والتقدم التكنولوجي. إن التعليم لا غنى عنه لزيادة القدرة التنافسية لدى الأفراد والدول في هذه الفترة من العولمة المتسارعة. وتوضح الدراسات المجراة في منطقة البحر الكاريبي أن التعليم هو المتغير الذي يؤثر أكثر على التفاوت في الدخول، وأن هناك فروقاً تعليمية بالغة بين الأغنى والأفقر، وأن الأفراد ذوي الدراسات العليا، في بعض بلدان المنطقة، تقل احتمالات تعرضهم للفقر ٥٠ مرة عمن سواهم، ولذلك فإن التعليم الجيد الذي يقصد به سدّ الاحتياجات الإنتاجية والاجتماعية يعد أمراً حاسماً في زيادة الإنتاجية والرفاهية والمشاركة السياسية لدى الشباب.

٢١ - وفي ضوء ما ورد في الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام عن متابعة السنة الدولية لكبار السن (A/55/167)، أعلن في غيانا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ميثاق الكاريبي للصحة والشيخوخة، الذي يدور أساساً حول التركيز المنتظم والمنسق على كفالة الصحة لكبار السن واندماجهم التام ومشاركتهم في مجتمعات واقتصادات منطقة البحر الكاريبي. ومن أهم عناصر الميثاق إيجاد البيئة المناسبة لكبار السن في المنزل والمجتمع وخدمات الرعاية على المدى الطويل؛ والرعاية الصحية الأولية وتحسين الصحة؛ والأمن الاقتصادي؛ والعمل وغيره من الأنشطة الإنتاجية من أجل شيخوخة نافعة. إن شيوخة السكان في منطقة البحر الكاريبي تعتبر امتحاناً صعباً بالنسبة إلى نظم الضمان الاجتماعي. وكما يحدث في الكثير من البلدان النامية، فإن الأسرة والشبكة الاجتماعية هما اللتان تتكفلان تقليدياً بكبار السن في البلدان النامية بمنطقة البحر الكاريبي. غير أن تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية وتغيّر القيم قد أضعفا هذا النظام غير الرسمي للحماية الاجتماعية. ومما زاد المشكلة تفاقماً انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع العمر المتوقع، ولا سيما بين النساء اللاتي يعتمدن أكثر على مساعدة أبنائهن. ومن هنا كانت ضرورة توسيع نطاق أنظمة الحماية الاجتماعية ذات الطابع الرسمي وتعزيزها. وتأمل جماعة الكاريبي باهتمام تناول هذه المشاكل وغيرها من المشاكل المتصلة بها في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة.

٢٢ - إن إدماج المعوقين في المجتمع يقتضي الاضطلاع بأنشطة مستمرة وأكثر فعالية. ومنذ اعتماد برنامج العمل العالمي للمعوقين في عام ١٩٨٢، ظلت الأمم المتحدة تحث الحكومات على مضاعفة جهودها لتطبيق شتى التوصيات المعتمدة لصالح المعوقين. وقد أدرجت الحكومات، في خطط وبرامج عمل مختلف المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، تدابير تكفل مواجهة مشاكل المعوقين. إن تعيين مقرر خاص معني بالتعويق في لجنة التنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٤ دليل آخر على سعي المجتمع الدولي بجدية إلى تطبيق القواعد الموحدة المتعلقة بتساوي الفرص للمعوقين. وفي هذا الصدد، شدد المقرر الخاص، في الدورة الثامنة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية، على أهمية العمل بشكل أوجب على مراعاة احتياجات المصابين بعاهات نفسية، الذين يوجدون بين أكثر قطاعات السكان تهميشا، من حيث التنمية. وتلاحظ جماعة الكاريبي بارتياح عناية اليونيسيف بالاحتياجات الخاصة للأطفال المعوقين، ومبادرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال دراسة آثار الصراعات المسلحة على الأطفال، وكذلك المحاضرة التي خصصتها اليونيسيف لموضوع حقوق الطفل في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. إن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال

التعويق، مثل قاعدة البيانات الإحصائية أو موجز البيانات الإحصائيية، ذات فائدة كبيرة في مساعدة الدول الأعضاء على وضع برامج وأنشطة للمعوقين. وقد شرع المجلس الوطني للمعوقين في سانت لوسيا مؤخراً في الاضطلاع رسمياً بحملة توعية عامة بالعجز تشكل جزءاً من برنامج تموله منظمة الدول الأمريكية لتعزيز تساوي الفرص للمعوقين. وقد حقق برنامج مماثل، يرمي إلى وضع حدّ لاستبعاد المعوقين، نجاحاً كبيراً في ترينيداد وتوباغو.

٢٣ - وتسلم دول جماعة الكاريبي بأهمية المبادرات الدولية العديدة المتخذة لدعم الأسرة، مثل الاحتفال في عام ١٩٩٤ بالسنة الدولية للأسرة، وهي تشعر بالقلق الذي أعربت عنه دول أعضاء أخرى إزاء استمرار تراجع التبرعات لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة ذات الصلة. وقد وفرت الإدارة المعنية بالأسرة في شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية المساعدة للحكومات في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج المتصلة بالأسرة من أجل الاضطلاع بأنشطة السنة الدولية للأسرة. والمطلوب تحسين المعلومات المتاحة عن الأسرة عن طريق الأنشطة البحثية وجمع البيانات والتعاون بين الحكومات والمؤسسات البحثية، بالإضافة إلى إيلاء الأولوية لخلق قدرة محلية وتدريب العاملين على صوغ ورصد وتقييم السياسات والبرامج الملائمة في هذا الشأن. إن الأسر في منطقة البحر الكاريبي، شأنها شأن الأسر في أنحاء أخرى، تتعرض لضغوط شديدة ناجمة عن البطالة والفقر وتزايد عدد الأسر المعيشية التي تعولها امرأة وغير ذلك من العوامل. وإزاء هذه الحالة، تتخذ حكومات المنطقة تدابير لمواجهة هذه المشاكل الاجتماعية العديدة ودعم وحدة الأسرة. وتأمل جماعة الكاريبي أن يتاح لها التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في توسيع نطاق برامج الأسرة للعمل، على الصعيد الإقليمي، على مجابهة مشاكل الأسرة ذات الأولوية. وستشارك الجماعة أيضاً بنشاط في الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها في عام ٢٠٠٤.

٢٤ - إن الوفاء بالتعهدات الملتزم بها في مناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والاستعراض الخمسي للتقدم المحرز في تطبيق إعلان كوبنهاغن يقتضي من المجتمع الدولي بذل مجهود عام منسق ليتجسّد أمل العولمة في حقيقة قوامها التنمية الاجتماعية المستديمة التي تعود بالنفع على الجميع.

٢٥ - **السيد مونسالفه** (إكوادور): قال إن مشاركة الشباب واجبة الآن، وعليهم ممارسة حقوقهم باقتناع وتفاؤل، والإصرار على وجوب التوصل إلى الوسائل الكفيلة بخفض الديون الخارجية للبلدان النامية، بما فيها البلدان ذات الدخل المتوسط المثقلة بالديون والمضرورة بالكوارث الطبيعية، ذلك أن العبء الباهظ لهذه الديون سيواصل التهامه للموارد التي كان ينبغي أن تخصص للتنمية الاجتماعية. وكما يرد في العرض العام لتقرير عام ٢٠٠٠ عن الحالة الاجتماعية في العالم (E/2000/9)، فإن الطريق ما زال طويلاً أمام قيام مجتمع يتصف بالعدل والتضامن يساعد على تفادي الفوارق الجديدة الناجمة عن العولمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعكس اتجاه النزعات السائدة الآن إلى الاستبعاد والتهميش.

٢٦ - وقد جرى الاحتفال في عام ١٩٩٩ بالسنة الدولية لكبار السن. والمأمول أن يكون عقد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢ عوناً على التقدم في إيجاد مجتمع لكل الأعمار، فالشيخوخة تعني أيضاً تقاسم الخبرات، والمساعدة في بناء مستقبل جديد، والحفاظ على النشاط والإنتاجية بما يخدم الأسرة والمجتمع.

٢٧ - إن التقرير المتعلق بالمعوقين والوارد في الوثيقة A/54/388/Add.1 جدير بالإشادة، كما يستحق الثناء عمل

صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لحالات العوق لما أفضى إليه من نتائج إيجابية ولأثره المضاعف، وكذلك عمل شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمبادرتها العظيمة بإنشاء صفحة إلكترونية تساعد على الوصول إلى قاعدة بيانات قيّمة عن القواعد الدولية الموضوعة لصالح المعوقين، وكذلك إلى شبكة معلومات واسعة في هذا الصدد.

٢٨ - **السيدة تونكو نزيهة** (ماليزيا): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلت به نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأضافت أن عملية العولمة الراهنة قد زادت الوعي لمدى الترابط القائم بين البلدان ولتماثل المتطلبات الواقعة على عاتق هذه البلدان في مجال التنمية الاجتماعية. وقد ظهرت مشاكل جديدة تفوق قدرة الدول على حلها بمفردها، ولذلك فإن من المحتم تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وتحسين ظروف الناس، والوصول إلى الاندماج الاجتماعي في سياق العولمة.

٢٩ - وفيما يتعلق بالتعاون على الصعيد الوطني، ما فتئت ماليزيا تشارك بانتظام في أنشطة التنمية الاجتماعية بالهيئات الوطنية والدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية المختصة، وكذلك في القطاع الخاص، وترحب بمساهمات المجتمع المدني في دعم وتكملة العمل الحكومي.

٣٠ - إن السياسات الوطنية ذات الصلة تأخذ في الاعتبار التام ضرورة تحقيق التنمية الاجتماعية والاندماج الاجتماعي، ولذلك تحاول أن تدمج في الحياة الاقتصادية والسياسية العامة الجماعات والأفراد الذين تأثروا سلباً بعملية النمو الاقتصادي والتحديث أو الذين ظلوا على هامش هذه العملية، وهم: الأطفال، والشباب، والمعوقون، والنساء، وكبار السن، والأسر والسكان الأصليون. إن ماليزيا تعتبر التنمية الاجتماعية وسيلة لإيجاد مجتمع ديمقراطي متسامح عطوف تقدمي يتمتع باقتصاد منصف يتميز بالتنافسية والدينمية والمرونة. إن ٤٢ في المائة من السكان تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة، ونظراً إلى المشاكل الاجتماعية العديدة التي تؤثر في الشباب، تعطَى الأولوية بشكل متزايد للسياسات والبرامج الموضوعة للتغلب على هذه المشاكل.

٣١ - إن التزام البلد بتحسين نوعية حياة المعوقين يتمثل في توقيع إعلان المشاركة التامة على قدم المساواة للمعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤. وهناك مجلس وطني استشاري يضع خطط العمل الخاصة بالمعوقين، كما سُنّت قوانين تحمي حقوقهم وتحظر سوء معاملتهم ونبذهم وأي شكل آخر من أشكال التمييز. وقد نص قانون التعليم الصادر في عام ١٩٦١ على إنشاء مدارس للتعليم الخاص للأطفال المعوقين، وفي عام ١٩٩٥ أنشئت إدارة للتعليم الخاص تتكفل بشؤون تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتمول الحكومة برامج التأهيل المجتمعية. وهناك أيضاً برامج لتدريب وتشغيل المعوقين، فضلاً عن برامج واسعة النطاق لتدارك أسباب التعويق، مثل العمى ونقص اليود.

٣٢ - إن سياسة ماليزيا فيما يتعلق بالأسرة تندرج في السياسة السكانية الوطنية، وهي تهدف إلى زيادة المعارف والممارسات المتصلة بالحياة الأسرية السليمة المتسمة بالاستقرار والتآلف، كجزء من الهدف العام لتحسين حالة السكان بما يعزز مؤسسة الأسرة. وقد وضعت خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأسرة على أساس مشروع المبادئ الحاكمة لخطة العمل العامة المتعلقة بالأسر.

٣٣ - وينبغي، في التخطيط المتعلق بكبار السن، مراعاة ضرورة زيادة استقلالهم المالي والشخصي وإقامة علاقات تعاضد لا تبعية. إن التأهيل للمراحل الأخيرة من الحياة جزء لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية في ماليزيا. وفي

مناسبة السنة الدولية لكبار السن، بدأ تنفيذ خطة العمل لتطبيق السياسة الوطنية المتعلقة بكبار السن التي من أهدافها دمجهم وإشراكهم في عملية التنمية. وفي ضوء ازدياد تشتت الأسر وارتفاع العمر المتوقع، يجري تشجيع الحفاظ على الروابط الأسرية واستمرار الأسر في رعاية كبار السن. وبدأ منذ عام ١٩٩٢ خفض الضرائب على المشتريات من الأدوية الخاصة بكبار السن من الوالدين، كما وُسّع نطاق الإعانات الطبية للموظفين العموميين لتشمل والديهم. وفيما يتعلق بكبار السن من السكان الأصليين الذين لا أهل لهم يرعونهم، تقدم لهم الحكومة المساعدات المالية والمأوى. وقد أقامت المنظمات غير الحكومية، بمساعدة الحكومة، ١٣٢ داراً للمسنين.

٣٤ - وكما ذكر ممثل منظمة العمل الدولية، فإن هناك صلة وثيقة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، ويجب أن تواكب التنمية الاجتماعية التقدم الاقتصادي. وتكمن الصعوبة في الجمع بين هذين الجانبين نظراً إلى ما تتسم به العولمة من تعقد، وهذا ما يجب أن يقود عمل اللجنة الثالثة.

٣٥ - **السيد ليم** (جمهورية كوريا): قال إن أبرز مظاهر التقدم العديدة التي لوحظت طوال السنة الدولية لكبار السن هو تغير طريقة النظر إلى كبار السن من ناحية المبدأ، فلم يعودوا يُعتبرون عبئاً على المجتمع، بل عنصراً لا غني عنه للتنمية الاجتماعية. ويضاف إلى ذلك أن موضوع هذه السنة الدولية، وهو ''إقامة مجتمع لكل الأعمار''، قد أوحى بإطار راسخ للسياسات الرامية إلى خلق مجتمع يندمج فيه الأشخاص من كل الأعمار، وزاد من وعي السكان لاحتياجات مجتمع يشيخ. ومن ناحية أخرى، اتُفق في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين على أن عملية التنمية تتطلب الاندماج التام والمشاركة المستمرة من جانب كبار السن في المجتمع باعتبارهم من عناصر الإنتاج ذات الشأن. ولم يكن هذا ليتحقق لولا عمل حكومة الجمهورية الدومينيكية وأفرقة الخبراء والأمانة العامة للأمم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية. وقد ورد في الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام عن متابعة السنة الدولية لكبار السن أن موضوع بناء مجتمع لكل الأعمار يقتضي توخي نهج شامل فيما يتعلق بالشيخوخة، مع زيادة التركيز على التكيف الاجتماعي الواسع النطاق والنماء لكبار السن. ويفتقر هذا المجتمع إلى السياسات والتدابير اللازمة ليس فقط لتحسين حالة كبار السن فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتعليم والصحة، بل أيضاً لإيجاد بيئة مواتية في الأسرة والمجتمع، مع العمل في الوقت ذاته على إيلاء اهتمام خاص لأضعف فئات كبار السن، مثل سكان المناطق الريفية والمعوقين والنساء. وفي عام ١٩٩٩، وضعت جمهورية كوريا خطة عمل للتنمية على المديين المتوسط والبعيد تخدم صحة ورفاهية كبار السن، على سبيل التأهب لشيوخة المجتمع في القرن الحادي والعشرين. وجرى التركيز في هذه الخطة على ضرورة تحسين قدرات كبار السن ودعم تفاعلهم الاجتماعي على الصعيد الفردي والأسري والمجتمعي. وجرى في العام ذاته توسيع نطاق الخطة الوطنية للمعاشات التقاعدية لتشمل كل المواطنين بالفعل. ومع أن خطة العمل الدولية للشيخوخة تعدّ إسهاماً محموداً في السياسات والمفاهيم المتعلقة بكبار السن، فإنه ينبغي تنقيحها لتكون أكثر اتساقاً مع البيئة الراهنة، مراعاةً للفوارق الوطنية والإقليمية وبحيث تتضمن خيارات في حالات محددة. ويتعين إجراء هذا التنقيح في عام ٢٠٠٢ في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة. إن إسبانيا جديرة بالامتنان لاستضافتها هذا الحدث الهام، وتتعهد جمهورية كوريا بالمشاركة النشطة سواء في الجمعية أو في العملية التحضيرية لها. ومن ناحية أخرى فإن قاعدة البيانات المتعلقة بسياسات وبرامج الشيخوخة ستكون مجالاً لتبادل المعلومات والمعارف والخبرات في هذا الموضوع، ولمتابعة خطة العمل.

ولا بد من الحفاظ على الزخم المتولد من السنة الدولية وتكثيفه من أجل بناء مجتمع لكل الأعمار يتواصل فيه نماء الفرد طيلة حياته.

٣٦ - **السيدة هتاي** (ميانمار): قالت إنه لم يتحقق تقدم يذكر في تخفيف حدة الفقر، ولا سيما في البلدان النامية، منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥. وقد جرى الاتفاق، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، على أن استفادة البلدان النامية من عملية العولمة تتطلب أن تكون جزءاً من الاقتصاد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي، لتحقيق أهداف برامج التنمية الاجتماعية، تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

٣٧ - وقد أنشئت في ميانمار لجنة وطنية لكبار السن، وجرى الاحتفال باليوم الدولي لكبار السن على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والأقسام الإدارية. ومن التقاليد أن تتكفل الأسرة بتحقيق الرفاهية لكبار السن من أفرادها. وهناك أيضاً التزام اجتماعي وديني من جانب المجتمعات المحلية برعاية المسنين فيها. وتوجد في مختلف مناطق البلد منظمات خيرية تمولها تبرعات الأفراد والدولة وتعنى برفاهية كبار السن.

٣٨ - وقد كانت ميانمار ضمن مؤيدي قرار الجمعية العامة ٨٢/٥٢ المعنون ''تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالمعوقين: إقامة مجتمع للجميع في القرن الحادي والعشرين''. ولما كان من المرتأى أن المعوقين يجب أن يشاركوا مشاركة كاملة في الحياة الاجتماعية وفي التنمية وأن تكون لهم نفس ظروف حياة غيرهم من أفراد المجتمع، فإن إدارة الرفاهة الاجتماعية تتخذ تدابير في هذا الصدد، وتعطي أولوية عالية للعديد من برامج تأهيل وتدريب المعوقين جسدياً.

٣٩ - **السيدة رومولوس** (هايتي): قالت إنه رغم الآمال العريضة المعرب عنها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بصدد التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، فإن الكثيرين من المراقبين المتشككين يرون أنه لا مؤتمر القمة هذا ولا دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرون ولا قمة الألفية ستغير حياة الإنسان الحالي مطلقاً، فسيظل يواجه البطالة والفقر وتدهور البيئة وانتهاك حقوقه. وما زالت هناك عوامل شتى تعرقل جهود النمو التي يبذلها بعض البلدان النامية التي لم تفلح في الحصول على منافع من اشتراكها في التجارة الدولية، كما أنها لن تحظى بفوائد كبيرة من ازدياد القدرة الشرائية للمصدّرين، فبهذه الموارد سيجري بصفة خاصة استيراد منتجات مصنوعة في البلدان المتقدمة النمو. ولذلك سيكون من قبيل التوهم الاعتقاد أن تحرير التجارة والتمويل الخارجي سيفيد البلدان الفقيرة تلقائياً. فما زالت رؤوس الأموال المتاحة في الأسواق المالية متركزة في حفنة من البلدان بفضل تقدمها في قطاع التكنولوجيا المتقدمة. إن مسألة الموارد المالية، سواء اتخذت شكل المساعدة الإنمائية الرسمية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تتسم بأهمية حاسمة لأن تعبئة الموارد الداخلية في العديد من البلدان محدودة من الأساس ولا تكفي لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وهذا ما يحدث في هايتي، وإن كانت سلطاتها المختصة، رغم هذا، تقوم بجهود كبيرة لتنفيذ سياسة للعدالة الاجتماعية تحقق مصلحة جميع السكان، ولا سيما أكثر الفئات حرماناً. وقد اتُخذت عدة تدابير تتفق وأهداف إعلان كوبنهاغن.

٤٠ - وقد اشترك أكثر من ٢ ٠٠٠ من الشباب في مؤتمر الشباب الوطني الذي نظمته وزارة الصحة العامة والسكان في تموز/يوليه ٢٠٠٠، في موضوع تدريس الحياة العائلية والثقافة الجنسية والصحة الإنجابية والأمراض المعدية والإيدز. وتدعم هذه الوزارة كبار السن بزيادة عدد موظفي الدور المخصصة لهم وتوفير كمية أكبر من الأدوية والأدوات المطلوبة لهم. وفي عام ١٩٩٩، خُصّص يوم الصحة العالمي

لكبار السن، وكان موضوعه ''سنظل على نشاطنا من أجل شيخوخة سليمة''.

٤١ - ومن المجالات التي يتعين أن يظهر فيها التضامن الدولي مسألة الديون، فعبئها يشكل عائقاً أمام تقدم المجتمع. ومع أن المبادرات الجديدة سليمة الوجهة، فإن من الضروري مهاجمة الداء من أساسه، لأن الديون تعطل توسع الأسواق.

٤٢ - **السيد فالديس كاريّو** (بيرو): أيد ما قاله ممثل كولومبيا باسم مجموعة ريو. وقال إن العمل في بيرو استمر لمدة ٢٠ شهراً حتى يتسنى، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، التصديق على الالتزامات المتعهد بها في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، التي من شأنها المساعدة في تحقيق استمرار ونمو اقتصادي مستديمين، وبالتالي توفير ظروف حياة أفضل للجميع. وقد تركزت المفاوضات التي بلغت ذروتها في الدورة الاستثنائية حول العولمة. ومع أن النقاش سيتواصل، فإن النماذج الاقتصادية والمؤسسات والآليات القائمة يجب أن تستجيب لهذه الحالة الجديدة. وينبغي تحديد آثار هذه العملية وتوجيه الموارد المالية المتاحة صوب القضاء على الفقر بالاستثمار في التعليم والتغذية والصحة، وتوفير الظروف المؤدية إلى تساوي الفرص، ووضع حوافز لزيادة الإنتاج والإنتاجية، مع إدراج المنظور الجنساني في السياسات العامة على سبيل تمتين النسيج الاجتماعي.

٤٣ - ومن المعروف جيداً أن المساعدة الإنمائية الرسمية تتراجع بوضوح، في الوقت الذي تتحقق فيه، في عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو، معدلات استدامة غير مسبوقة مطلقاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان. وهذا التناقض في الحالة الجديدة الناجمة عن العولمة يتطلب العمل بشكل فعال على استثمار الموارد المتاحة التي تتناقص باستمرار. إن الفقر يصيب معظم البلدان، وإن كان يتركز بقدر كبير في مختلف مناطق العالم. إن تفادي الفوارق وعدم الإنصاف يقتضي تحديد المقصود من السكان بكل استثمار وكل مشروع. وعلى ذلك يتعين إعطاء الأولوية للنتائج القابلة للتحقق، وإلا فإنه إذا أُخذ فقط بالمؤشرات الوطنية التي تخفي مستويات الفقر الحقيقية، فإن الغرم سيقع على فقراء العالم الحقيقيين. ومن هنا وجبت الاستفادة من الخبرات الإيجابية للبلدان النامية في مجال الاستثمار الاجتماعي. إن توافر الموارد ونجاح البرامج الرامية إلى القضاء على الفقر لا يتوقفان على الجهود الفردية للبلدان فقط، بل أيضاً على استقرار النظام المالي الدولي، وانفتاح أسواق البلدان المتقدمة النمو، ووجود شروط أفضل لخدمة الدين الخارجي.

٤٤ - وقد جرى الالتزام في قمة الألفية بالعمل، بحلول عام ٢٠١٥، على خفض النسبة المئوية لسكان العالم الذين تقل دخولهم عن دولار في اليوم إلى النصف، وكذلك خفض النسبة المئوية للسكان المفتقرين إلى مياه الشرب أو العاجزين عن تحمل تكاليفها إلى النصف. وقد أعطيت أولوية خاصة في بيرو لهذه المجالات في السنوات العشر الأخيرة. وفيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧، انخفض الفقر المدقع بواقع ١٢ نقطة مئوية، في حين انخفض الفقر التام بواقع ٧ نقاط تقريباً. وقد اقتضى تحقيق هذه النتيجة الاستثمار في التعليم والصحة والمرافق الصحية، وهي قطاعات تعد أساساً لتوليد العمالة والدخل، وبالتالي للتنمية الاجتماعية. وفي الفترة ذاتها، تضاعفت التغطية بالرعاية الصحية الأولية، فزادت من ٦ ملايين إلى ١٢,٤ مليوناً من المستفيدين الفعليين. وزادت نسبة الالتحاق بالمدارس من ٨٧,٣ في المائة إلى ٩٥,٦ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨، في الوقت الذي زادت فيه نسبة التغطية الوطنية بشبكة الطاقة الكهربائية من ٥٢ في المائة إلى ٧٢ في المائة في الفترة ذاتها. وهذه المؤشرات مجرد مثال للنتائج الناجمة عن سياسة اجتماعية محددة في فترة معينة؛ والمهم هو تعزيز التدابير وضمان استدامة القرارات

والمشاريع المنفذة. ولذلك فإن من الأساسي الوقوف على التصورات والأولويات المحلية، والعمل تدريجياً على نقل إدارة وتنظيم المشاريع إلى المستفيدين منها بحيث يكونون مسؤولين عن استمرارها في المستقبل. ويجب التركيز في السنوات القادمة على إيجاد توافق في الآراء داخل البلدان بشأن السياسات والتدابير الواجب اتخاذها لتحسين نوعية حياة السكان، في إطار ثقافة المشاركة من جانب المواطنين، بمن فيهم الفئات الضعيفة، واحترام الحقوق الأساسية للأفراد.

٤٥ - **السيد الربيعي** (العراق): قال إن مشاركة العراق في قمة كوبنهاغن والأعمال التحضيرية التي سبقتها وكذلك في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين جاءت منسجمة مع سعيه الدائم إلى معالجة موضوعات حقوق الإنسان بشكل شمولي لمحاربة الفقر والجوع والتخلف والبطالة. إن المبدأ المتمثل في تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق التعاون الدولي يعتبر مبدأ أخلاقياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

٤٦ - إن لجميع شعوب العالم حقاً في التنمية، ولكن لا تزال هناك فجوة واسعة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بسبب عدة عوامل، مثل العولمة والدين الخارجي وانعدام التوازن في شروط التبادل التجاري والجزاءات الاقتصادية التي تفرض باسم الأمم المتحدة ضد بعض البلدان النامية، دون اعتبار للآثار المدمرة التي تخلفها على حياة الشعوب والحياة الاقتصادية الوطنية. وقد اتخذت حكومة العراق طائفة من الإجراءات للتخفيف من وطأة الفقر وتحسين بعض الخدمات الاجتماعية، فضلا عن توفير فرص العمل. غير أن جهودها اصطدمت بعقبات عديدة، ترجع أساساً إلى الجزاءات الاقتصادية الظالمة المفروضة منذ عام ١٩٩١. ويجب ألا ننسى أن العدوان العسكري من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد استهدف أيضاً المنشآت المدنية والبنى التحتية ذات الصلة بحاجات المواطن اليومية. وفي السنوات الماضية تدهورت أوضاع الشعب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية، وانهار الاقتصاد من جراء الجزاءات، ونقوّض الأمن الاقتصادي للأغلبية الكبيرة من الشعب، وارتفعت نسبة الوفيات. إن هذه الآثار وردت في العديد من تقارير المنظمات الدولية والإنسانية وعدد من المنظمات غير الحكومية وشخصيات أجنبية كثيرة. إن استخدام قوات العدوان لليورانيوم المخصب في عملياتها الحربية عام ١٩٩١ قد ألحق أضراراً كبيرة بالبيئة والصحة العامة من جراء التلوث الذي أصاب التربة والماء والهواء والذي سيلحق بالأجيال القادمة.

٤٧ - إن قرارات المقاطعة الاقتصادية تصيب في معظمها بلدان العالم الثالث، وشعوبها في المقام الأول. ومع ذلك لا يحاول مجلس الأمن امتثال الضوابط القانونية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. فمنذ ما يقرب من ١٠ سنوات، فرض المجلس جزاءات على العراق بالرغم من تنفيذه للالتزامات المترتبة عليه، وهو ما لم يشر إليه المجلس ولو مرة واحدة. إن المجلس ملزم بالتصرف وفقاً للمبادئ الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان. لقد أخفق المجلس في الإقرار بمسؤولياته وفي حماية حقوق المدنيين العراقيين الذين يعانون وطأة هذه الجزاءات، مما خلق انطباعاً خطيراً عن المجلس.

٤٨ - أما بشأن اهتمام العراق بكبار السن والمعوقين والشباب، فقد أصدرت حكومة العراق في عام ١٩٨٠ قانون الرعاية الاجتماعية الذي شكلت بموجبه مراكز عديدة لتلبية احتياجات المعوقين، كما أُسّست ورش لدمج المعوقين في المجتمع بشكل أفضل. وفيما يتعلق بكبار السن، فإن العمل الاجتماعي يستهدف توفير الخدمات الصحية والترفيهية لهم. وقد أنشئت لجنة وزارية لرعاية كبار السن، ويجري سنوياً الاحتفال بيوم كبار السن. إن الحصار الشامل قد أثّر على نوع الخدمات المقدمة إليهم لعدم إمكانية تأمين احتياجاتهم من المستلزمات الطبية والأغذية ووسائل النقل

والتأهيل. وفي عام ١٩٩٢، أنشأت الحكومة اتحاداً يتلقى كل الموارد اللازمة لتطوير إمكانيات الشباب البدنية والثقافية. وأنشأت أيضاً ١٠٣ مراكز لتوفير فرص عمل للشباب خلال فترات العطلة الصيفية. وقد أثر الحصار الشامل أيضاً على الشباب وعرقل مواصلة المنجزات التي تحققت لهم من جراء ضعف الموارد والإمكانات المادية، كما ضعف التبادل الثقافي مع نظرائهم من شباب العالم. إن رفع هذا الحصار الجائر مسؤولية يتحملها الجميع. ولا بد من إدانة سياسة التجويع والتدمير المتعمد التي تمارس ضد الشعب العراقي لكونها تتنافى مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وفي المقدمة منها الحق في الحياة.

٤٩ - **السيد الدهان** (المغرب): قال إن ارتفاع العمر المتوقع يعتبر نجاحاً للتنمية البشرية التي ساعد التقدم الكبير في العلوم الطبية على القضاء على بعض الأمراض فيها والوقاية الفعالة من تلك التي تسبب الموت المبكر، وبخاصة في البلدان النامية. وارتفاع العمر المتوقع هذا ينطوي أيضاً على متطلبات جديدة وكبيرة في مجال الصحة العامة والاندماج الاجتماعي،لأن عدد كبار السن يتزايد باستمرار. إن إعلان السنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩ وموضوعها ''مجتمع لكل الأعمار'' يؤدي إلى التركيز الشامل لأن ظروف الصحة والرفاهة تتحدد في عمر مبكر للغاية، ولا تتوقف على القرارات الشخصية وحدها، بل أيضاً على نتائج السياسات الاجتماعية وهياكل الدعم المنطقية.

٥٠ - إن المغرب ترحب بعقد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في إسبانيا، وبالعمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وجميع عناصر المجتمع المدني الفاعلة من أجل إيجاد مجتمع متكامل ومتضامن يتمتع بهياكل دائمة توثق الأواصر بين الأجيال. إن المغرب، بحكم تقاليدها وثقافتها الإسلامية المتأصلة تماماً، التي تسند إلى كبار السن مهام وتمنحهم مزايا محددة في المجتمع، تولى أولوية كبيرة لمسألة كبار السن، وتوقن بأهمية مساهمتهم بالنسبة إلى توازن المجتمع وتربية الشباب. ويتضح هذا اليقين في خطة عمل وطنية طموحة ترمي إلى إسباغ الحماية القانونية على كبار السن، ولا سيما من يفتقرون منهم إلى الموارد والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والخدمات الترويحية، وذلك لدعم النظم التقليدية للتضامن الأسري وتشجيع الأسر على العناية بكبار السن فيها ودعمهم في مجتمعاتها المحلية وجماعاتها.

٥١ - **السيدة بوهجانكوكا** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): أعلنت ترحيبها الشديد بقرار الجمعية العامة إعلان عام ٢٠٠١ سنة دولية للمتطوعين. وقالت إن الاتحاد تعهد بالمشاركة النشطة في أنشطة السنة الدولية، ويشجع الجمعيات الداخلة فيه على الاحتفال بهذه السنة بشكل مبتكر والانضمام إلى المنظمات الأخرى والحكومات من أجل التنظيم النشط للخدمة التطوعية ودعم ثقافة التطوع.

٥٢ - ورغم أن العمل التطوعي لا يمكن أن يحل محل نظام الخدمات المهيكل، فإن له أثراً ضخماً على التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، فهو يساعد المهمّشين، مثل كبار السن والشباب والمعوقين، على الاندماج في المجتمع. إن التفاعل بين المستفيدين والمتطوعين له قيمته لكلا الجانبين، والمقدر أن قيمته الاقتصادية تمثل في بعض البلدان ما بين ٨ في المائة و ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع أن المتطوعين يعملون بالمجان فإن تنظيم عملهم يحتاج إلى المال. كذلك فإن الأطر القانوني والمالي والسياسي تعتبر حاسمة، فالتطوع يعتمد على الظروف العامة السائدة في البلد. وفي المؤتمر الدولي السابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، تعهدت الحكومات بدعم ملايين المتطوعين الذين ينخرطون يومياً في العمل الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول تعهدت، في خطة العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣،

بمراجعة القوانين السارية أو سنّ قوانين أخرى جديدة لتيسير العمل الفعال الذي تقوم به المنظمات التطوعية المختصة.

٥٣ - إن الأولوية في مبادرة الصحة ٢٠١٠ التي وضعتها الجمعيات الأفريقية للصليب الأحمر والهلال هي مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن المليونين من المتطوعين الذين لدى الجمعيات في القارة عون لها على الاضطلاع بأنشطة الوقاية والرد على الصعيد المحلي وعبر الحدود الوطنية. إن معظم المتطوعين من الشباب، مما يزيد من فرص التربية بين الرفاق ويعزز الأنشطة الصحية في المترل. وقد وقّع ما مجموعه ٥١ جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تعهد واغادوغو في ختام المؤتمر الخامس للبلدان الأفريقية المعقود في بوركينا فاصو في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتحث هذه الوثيقة على زيادة الموارد اللازمة لتمويل وتنفيذ برامج واسعة النطاق والاستجابة بشكل عاجل للاحتياجات في مجال الصحة العامة والأمن الغذائي في أفريقيا. وسيجري العمل كذلك على تحسين عملية تجنيد المتطوعين وتدريبهم وتحفيزهم، ويعتبر الاستثمار في الموارد البشرية أمراً أساسياً لدعم شبكات الخدمة التطوعية.

٥٤ - **السيد لانغمور** (مدير شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية): أشار إلى الملاحظات والاقتراحات المقدمة في المناقشة العامة التي تميزت بحضور مندوبين من الشباب، فقال إن لجنة التنمية الاجتماعية ستنظر في هذا البند في شباط/فبراير من عام ٢٠٠١، وهو السنة الدولية للمتطوعين. وفي العام ذاته سيعقد في أيار/مايو في بروكسل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، كما سيعقد في السنغال المنتدى العالمي الرابع للشباب. وفيما يتعلق بالتعاونيات، فقد نصت الجمعية العامة على النظر في وضع خطوط توجيهية لعام ٢٠٠١. وأشار كذلك إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للطفولة في عام ٢٠٠١، وإلى انعقاد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.